الجزء الثاني

تقرير منظمة هيومن مراقبة حقوق الانسان (رايتس ووتش)

دور علي حسن المجيد في مذبحة البصرة عام ١٩٩٩

تنشر (المدى) التقرير الذي نشرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) نتائج عن تحقيقاتها الخاصة بشأن الجريمة التي يقف وراءها علي حسن المجيد الملقب بعلي كيمياوي بقتل ١٢٠ شاباً من مدينة البصرة وضواحيها في الانتفاضة التي حدثت بعد اغتيال آية اللّه العظمى محمد صادق الصدر في ١٩ شباط ,١٩٩٩ إن التفاصيل المودعة في هذا التقرير المثيرة للحزن والغضب تلقي الضوء على ما فعلته عصابة صدام بالمواطنين من قمع وحشي لا مثيل له .ونظراً لطول هذا التقرير فقد أرتأينا نشره على أجزاء نقدم في ما يأتي الجزء الثاني منه.

عشرات المواطنين انزلوا الى حفرة كبيرة واطلقت النار عليهم

٤. الانتقام: الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

في صباح اليوم التالي، ١٨ آذار، بدأ أعضاء مسلحون من حزب البعث، بدعم من قوات مديرية الأمن العام في بعض الحالات، باعتقال الأشخاص في البصرة، واستمروا في ذلك عدة أيام. أحد المعتقلين، حسين، البالغ من العمر ٤٥ عاماً قال لمنظمة هيومن رايتس ووتش:

في الصباح التالي بدأ أعضاء البعث في القبض على الأشخاص في منطقتنا (التنومة، وشرق شط العرب من البصرة). جاءوا في مجموعات من نحو ١٥ شخصاً، جميعهم يرتدون الملابس الخضراء الداكنة لحزب البعث. جاءوا في ثلاث عربات وسيارة نقل. ألقي القبض علي وعلى صديقي محمد مظلوم حسين (٣٤ عاماً) في التاسعة صباحاً بينما كنا في الطريق إلى الحقل الذي كنا نعمل فيه. قاموا بوضع العصابات على أعيننا ووضعونا في سيارة وذهبوا بنا أولاً إلى مبنى حزب البعث القريب من شط العرب. وبعدها بقليل ذهبوا بنا إلى مقر حزب البعث على طريق الحكيمي.

وكان ما رواه لنا جواد كاظم علي عن اعتقال ولده مصطفى مشابهاً لما سمعته منظمة هيومن رايتس ووتش من كثيرين غيره: ألقي القبض على مصطفى في آذار ,١٩٩٩كان في السنة السادسة من الدراسة الثانوية. تم اعتقاله لأنه اتهم بالاشتراك في مجموعة تعمل ضد الحكومة. وتم اتهامه باتباع آية الله الصدر. ألقي القبض عليه بعد نحو ٤٠ يوماً من اغتيال الصدر. كان الجميع غاضباً وقتها ولكن أحداً لم يفعل شيئاً لأن الجميع كانوا خائفين.

في ١٧ آذار، نحو الساعة الحادية عشرة مساءً قامت جماعة معارضة للنظام بإطلاق الرصاص على مبانٍ حكومية، خاصة المباني التابعة لحزب البعث. قتلوا بعض المسؤولين المهمين في الحكومة، ومجموع من قتلوهم أقل من ٤٠ شخصاً. وتم اتهام ولدي بالاشتراك في هذه المجموعة.

ولكنني في هذه الليلة (١٧ آذار) كنت أعمل سائقاً على سيارة تاكسي. حضرت إلى المنزل متأخراً ورأيته نائماً في غرفته. وفي ١٩ آذار أيضاً رأيته نائماً عندما عدت إلى البيت. في هذه الليلة طرق الباب كثير من الرجال المسلحين وقالوا "نريد ابنك". سألوا عن باسم (ولدي الكبير) وعن مصطفى. كان عددهم كبيرا، بعضهم يرتدي زياً رسمياً والبعض الآخر لا. وكانوا منتشرين داخل المنزل وخارجه .

يقول كثيرون ممن تعرضوا للاعتقال في هذه الفترة إنهم لم يشاركوا في الانتفاضة وإنما تم اعتقالهم كجزء من حملة واسعة ضد كل من اعتبر "مشبوهاً" في أعين السلطات. وكانت إحدى مسؤوليات أعضاء حزب البعث جمع المعلومات وتقديم التقارير حول كل الأنشطة المثيرة للشك في المناطق التي يعيشون فيها. قال ناصر، البالغ من العمر ستين عاماً والذي اعتقل أولاده الثلاثة علي ومحمد وحسن، لمنظمة هيومن رايتس ووتش:

لم ينخرطوا في الانتفاضة، وإنما تم اتهامهم خطأ. لقد جاء أعضاء حزب البعث المقيمين في المنطقة إلى منزلي مراراً (قبل الانتفاضة) وسألوني إن كان ولداي علي وحسن سيذهبان إلى إيران. كما سألوني عن محمد (الذي كان يدرس علوم الدين في الحوزة في النجف على بعد ١٤٠ ميلاً شمال غربي البصرة).

ووصف ناصر القبض على اثنين من أولاده في الأسابيع التالية للانتفاضة:

لم يكن بمنطقتنا سوى عضو واحد من حزب البعث، ولذلك كانت اعتداءات المتظاهرين محدودة. أظن أن هذا العضو تعرض للاعتداء عليه. كان اثنان من أولادي بصحبتي. كانا في البصرة، يعيشان معنا بصحبة أسرتيهما. (ولدي الآخر) محمد كان طالباً في النجف. كان في المرحلة النهائية بعد خمسة أعوام من الدراسة. كان قد شارف على الانتهاء. لم يكن في البصرة عندما نشب القتال. عندما هدأت الأمور في تلك الليلة (١٧ آذار) رأيت ولدي الاثنين نائمين بمنزلنا فنمت بدوري. لا أظن أنهما كانا منخرطين في القتال؛ فقد كانا في المنزل. نحن لسنا أهل سياسة. لم يكن لنا علاقة في المشاكل.

في ٢٥ آذار قاموا بتفتيش منزلي. كانوا أفراداً بملابس رسمية إضافة إلى أعضاء في البعث. كانوا ستة أشخاص. تم التفتيش في الصباح. لم يجدوا شيئاً وقتها. وبعد يومين عادوا للتفتيش مرة أخرى. كانوا مختلفين هذه المرة. كانوا خمسة أو ستة، ربما من حزب البعث. وقد قاموا أيضاً بتفتيش منازل أخرى في المنطقة.

وفي ٧ نيسان في الثانية صباحاً جاءت مجموعة من ستة أشخاص في سيارة. دخلوا إلى المنزل بعد أن قفزوا على السور وكسروا الباب. كان ولداي نائمين بالداخل. كان خمسة أشخاص آخرون ينتظرون خارج المنزل. في هذه الليلة اعتقلوا علي وحسن. ولم نرهما أبداً منذ تلك الليلة.

وكانت السلطات العراقية تلجأ إلى التهديد والخديعة عندما تفشل في اعتقال المشتبه فيهم فوراً. ففي حالة عائلة ناصر، حرضت القوات العراقية الأم على تسليم ابنها مقابل سلامة ولديها الآخرين الموجودين رهن الاحتجاز. وكما شرح ناصر:

بعد ثلاثة أيام، في ١٠ نيسان أخبرونا أننا إذا أحضرنا لهم الثالث (محمد) لاستجوابه فأنهم سيطلقون سراح الاثنين الآخرين. وصدقنا أن المسألة كانت مجرد استجواب. فلم يكن الأولاد قد فعلوا أي شيء. وذهبت زوجتي إلى النجف في الصباح لتحضر محمد الذي عاد طواعية وقال إنه سيساعد في تأمين حرية شقيقيه. وهكذا ذهب إلى السجن في البصرة مع أمه.

كانت هذه آخر مرة رأت فيها العائلة محمد. وبحلول آيار ٢٠٠٣ كانت الأدلة تتزايد على كون محمد قد قتل على يد قوات الأمن برفقة شقيقيه. ووصف لنا ناصر الأثر الذي خلفه ذلك على العائلة:

فقدت زوجتي عقلها. لم تعد تنعم بالهدوء أبداً. تجلس في الغرفة وتعض على أصابعها لأنها تعتقد أنها قادت ولدها إلى مصرعه. حتى هذه اللحظة كان من الممكن أن نظن أنهم لازالوا على قيد الحياة. أما الآن فقد شاهدت أسماءهم في القائمة. شاهدت أسماء اثنين منهم. ربما كان الثالث لا يزال على قيد الحياة. كلا... علينا أن نواجه الحقيقة...لقد أخذوا كل أبنائي. والآن لدي أربع بنات وجميع أطفالهن. أصبح علي أن أعتني بعائلة من أحد عشر فرداً. أين أولادي لكي يساعدوني؟

ونجح البعض في تفادي القبض عليهم، أو قاموا بدفع رشاو لتأمين حريتهم. فقد أخبر محمود (٤١ عاماً) منظمة هيومن رايتس ووتش أن شقيقه محمد قضى في السجن الفترة من ٤ إلى ١٠ نيسان قبل أن يطلق سراحه بعد أن دفع ٥٠٠ دولار أمريكي كرشاو من خلال عائلة سعدون، وهي قبيلة محلية لها تاريخ طويل في التعاون مع حكومات عراقية مختلفة من بينها حكومة صدام حسين. أما شقيقه الآخر إبراهيم وعائلته فقد قضوا سبعة أشهر مختبئين.

الإعدامات الجماعية السريعة والدفن بمقابر جماعية غير ظاهرة

أخبر سكان البصرة منظمة هيومن رايتس ووتش أن مئات من الرجال الذي تم اعتقالهم في أعقاب انتفاضة الصدر قد اختفوا دون أثر منذ ذلك الحين. وتتفاوت التقديرات بشأن عدد القتلى. فالحكومة لم تصدر أي تصريحات رسمية بشأن الحملة. وتحوي قائمة الإعدامات التي حصلت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش أسماء ١٢٠ شخصاً تم قتلهم؛ غير أنه من شبه المؤكد أن هناك عدداً أكبر من الأسماء ورد في صفحات أخرى لم تحصل عليها المنظمة. وقد علمت منظمة هيومن رايتس ووتش من جمعية البصرة للسجناء السياسيين، والتي أسسها سجناء سياسيون سابقون ومعارضون عقب سقوط صدام حسين، أن لدى الجمعية معلومات موثوقاً بها بشأن إعدام ٢٢٠ شخصاً في الاشهر الثلاثة التالية للانتفاضة. وقد أقامت الجمعية تقديرها في الأساس على وثائق قالت إنها قد حصلت عليها من مكاتب حكومية تعرضت للنهب؛ غير أن منظمة هيومن رايتس ووتش لم تتمكن من فحص أو تحقيق محتويات هذه الوثائق. بينما قدم القادة الدينيون، مثل سيد حيدر الحسني من مسجد الجمهورية، تقديراً إجمالياً لعدد الإعدامات بلغ ٣٥٠ إعداماً.

وتشير أقوال شهود العيان، وشهادات أقارب الضحايا، والأدلة الوثائقية إلى أن أعضاء حزب البعث وقوات مديرية الأمن العام قد بدءوا في إعدام الأشخاص منذ الأيام الأولى التالية لقمع انتفاضة ١٩٩٩

فعلى سبيل المثال، قال عبد الله، أحد من تم اعتقالهم مباشرة بعد الانتفاضة، لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "أخذنا أعضاء حزب البعث في سيارة إلى مقر الحزب على طريق الحكيمي. كان هناك أكثر من خمسين شخصاً. بعضهم أُطلق عليه الرصاص مباشرة هناك. وقد سمعت بنفسي طلقات الرصاص وصراخ الناس".

ولكن الظاهر أن معظم من تم إعدامهم قد جرى قتلهم بشكل جماعي ودفنهم في مقابر جماعية غير ظاهرة في المناطق المحيطة بالبصرة. فقائمة الإعدامات تظهر مثلاً أربع مجموعات منفصلة من الرجال الذين تم إعدامهم معا في الفترة بين ٢٥ آذار و ٨ آيار ,١٩٩٩

وقد قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء مقابلتين منفصلتين مع شاهدين قالا أنهما شهدا الإعدامات والدفن الجماعيين داخل البصرة وحولها في ربيع عام ,١٩٩٩ وكلتا الشهادتين تعززان صحة النمط المتواتر من إعدام المعتقلين في مجموعات ودفنهم بمقابر جماعية، وهو ما يتسق مع الحملة ضد انتفاضة الصدر.

قال أحمد، وهو راعي غنم يبلغ من العمر ١٧ عاماً، لمنظمة هيومن رايتس ووتش، إنه شاهد في عدة مناسبات في أواخر الربيع أو أوائل الصيف من عام ١٩٩٩ أشخاصاً بملابس عسكرية يقومون بإحضار سجناء في سيارات نقل إلى منطقة الطوبة الواقعة على بعد ميل واحد من قاعدة غرب الشعيبة الجوية (قاعدة عسكرية بريطانية في الوقت الحالي). ويقول أحمد إنه كان مختبئاً على تل قريب يبعد ٣٠٠ أو ٤٠٠ متر عن سيارات النقل. ويضيف إنه شاهد من هذا الموقع الملائم سجناء يتم رميهم رمياً في مجموعات من عشرة إلى خمسة عشر شخصاً من سيارات النقل إلى داخل حفر جرى حفرها في اليوم السابق. وكان هذا ما رآه بعد ذلك: قام ذوو الملابس العسكرية بإطلاق الرصاص على جميع السجناء ثم استخدموا الجرافات في ردم الحفر. ويضيف أحمد أنه رأى بعض السجناء يتم دفنهم أحياء. وعندما قام باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش بزيارة الموقع في أواسط آيار ٢٠٠٣ تمكنوا من رؤية عظام وما بدا أنه جمجمة بشرية على سطح الموقع، إضافة إلى قطع من الملابس. وقد كان الموقع مغطى بذخيرة مهملة، بما في ذلك قذائف المدفعية، وهو ما منع أعمال التنقيب غير المرخص في الموقع.

أما ستّار، البالغ من العمر سبعة وعشرين عاماً والذي يعمل بتربية الماشية، فقد أخبر منظمة هيومن رايتس ووتش كيف شهد عملية إعدام مجموعة من السجناء في موقع آخر قرب طريق الناصرية القديم جنوب غربي البصرة:

في أحد أيام ربيع ١٩٩٩ شاهدت جرافة تقوم بحفر ثلاثة خنادق كبيرة في منطقة صحراوية بعيدة جنوب غربي البصرة حيث كنت أذهب مع قطيعي. لم أعر الأمر اهتماماً كبيراً رغم غرابته. وفي الساعة التاسعة صباحاً من اليوم التالي وبينما كنت في المكان نفسه مع قطيعي شاهدت أربع حافلات وست سيارات تشبه سيارات حزب البعث وقد وصلت إلى الموقع. كنت مختبئاً على بعد ٣٥٠ أو ٤٠٠ متر من السيارات. شاهدت رجالاً بملابس عسكرية يترجلون من السيارات، ثم شاهدت سجناء وقد عصبت أعينهم وقيدت أيديهم وراء ظهورهم يترجلون واحداً تلو الآخر من الحافلات. كانت سعة كل حافلة نحو أربعين أو خمسين راكباً.

لست متأكداً إن كانت الحافلات قد كانت ممتلئة عن آخرها لأن الستائر كانت تغطي نوافذها. وفي تقديري، دون أن أكون متأكداً، فقد كان في الحافلات نحو ٨٠ أو ١٠٠ سجين. بعد ذلك تم اقتياد السجناء إلى الخنادق في طابور حيث تم إنزالهم داخلها واحداً تلو الآخر. وعند هذه النقطة لم يعد باستطاعتي أن أشاهدهم. لست متأكداً ما إذا كان السجناء قد جلسوا أم ركعوا داخل الخنادق. وبعد لحظات بدأ الرجال من ذوي الزي العسكري في إطلاق النار عشوائياً على السجناء باستخدام رشاشات AK-47 و .BKC

واستمر إطلاق النار بضع دقائق قبل أن تقوم جرافة بردم الخنادق بالتراب والرمال. وبعد أن انتهى الأمر غادر ذوو الزي العسكري المكان بسرعة. لم تستغرق العملية بكاملها أكثر من ٤٥ دقيقة.

وعندما زار باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش الموقع وجدوه أيضاً مغطى بالذخيرة والمتفجرات غير المستعملة والتي علا أغلبها الصدأ. وقد أخبر ستار منظمة هيومن رايتس ووتش أنه شاهد سيارات نقل عسكرية تعود إلى الموقع بعد بضعة أسابيع من تنفيذ العمليات وتلقي فوق القبور المردومة حديثاً بكميات من الذخيرة. ثم قامت سيارات عسكرية بعدها بالتجول في أنحاء المنطقة، فيما بدا أنه محاولة لردع أو استكشاف محاولات نبش الموقع.

أما أقوى الأدلة على صحة قائمة الإعدامات ودقة الشهادات بشأن الإعدامات والدفن الجماعيين لضحايا مذبحة ١٩٩٩ فقد تمت إزاحة التراب عنه حرفياً عند نبش بقايا جثث من منطقة البرجسية الواقعة على مسافة ٣٠ ميلاً جنوبي البصرة. وفي ١١ آيار ٢٠٠٣ أخبر علي حسن، وهو راعي غنم يبلغ من العمر ٢٠ عاماً، مارك سانتورا من صحيفة النيويورك تايمز أنه شاهد رجالاً أقلتهم سيارات نقل تابعة لحزب البعث إلى منطقة خالية في البرجسية، حيث تم حفر خندق عميق وتم صف الرجال معصوبي الأعين أمامه قبل إطلاق الرصاص عليهم.

وقد تم أخذ ٣٤ جثة جرى انتشالها من هذا الموقع في ٧ آيار ٢٠٠٣ في البداية إلى ملعب لكرة القدم في البصرة، ثم إلى مسجد الجمهورية الواقع في أحد أحياء البصرة الفقيرة. وعندما زار باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش المسجد في ١٣ آيار ٢٠٠٣ كان من الظاهر أن بعض رفات لم تكن كاملة.

وقال الأهالي إنهم قد تعرفوا على ٢٩ جثة. كان من حسن حظ بعض العائلات أن وجدت رخصة قيادة أو بطاقة مدرسية أضافت اسماً إلى كومة من العظام والملابس. أما معظم الأسر فقد كانت أدلتها في التعرف على الجثث أضعف بكثير، فقد اعتمدوا على الملابس أو المجوهرات، أو حتى نوع السجائر المفضل.

يطلق أخصائيو الطب الشرعي على هذا النوع من تحديد الهوية اسم "التعرف الافتراضي"، نظراً إلى أن هذه الطائفة من المتعلقات الشخصية قد يتم تبادلها أو تغيير أماكنها. ولهذا فإن عملية التعرف هذه تتمتع بمصداقية أقل من وسائل "التعرف المؤكد" والتي تعتمد على مواصفات بيولوجية فريدة كالحامض النووي أو بصمات الأسنان والأصابع. ويمكن في حالة اتخاذ بعض الاحتياطات الأساسية تقليل فرص التعرف المخطئ، كأن يُطلب من أقارب الضحية أن يسجلوا ما كان قريبهم المختفي يرتديه من الملابس قبل أن يطلعوا على بقايا الجثة. ولم يتم اتخاذ أي من هذه الإجراءات في ظل الفوضى التي سادت نبش هذا الموقع في البصرة.

وبرغم الظروف المحيطة بعملية الانتشال فإن أسماء أصحاب الجثث التسعة والعشرين التي تم التعرف على هويتها بشكل احتمالي والتي انتشلت من مقبرة البرجسية قد وردت بالفعل في قائمة الإعدامات. وبالرغم من أن هذا قد يبدو دليلاً على صحة القائمة فإن الأسلوب الذي اعتمده الأقارب في التعرف على هوية الجثث تفسح المجال أيضاً لاحتمال أن يكون بعض الأقارب قد أخطأوا في التعرف على البقايا لأن وجود الأسماء في القائمة ربما يكون قد أقنعهم بأنهم سيجدون أقاربهم المختفين في هذا الموقع.

ويعتقد إبراهيم أنه قد تعرف على جثتي شقيقيه ضياء ومجيد في ١٠ آيار:

تعرفنا على جثتيهما منذ أربعة أيام عندما أحضرها الناس إلى ملعب كرة القدم. إنهما هنا الآن، في المسجد. تعرفنا عليهما عن طريق ملابسهما. كان ضياء يرتدي تي شيرت تزينه مربعات بينما كان مجيد يرتدي قميصاً أزرق. وكان بعض الآخرين يحملون متعلقات شخصية سهلت علينا التعرف إلى هويتهم، كالخواتم والأسنان الذهبية وما إلى ذلك. كانوا جميعاً ممددين في المقبرة الجماعية فوق بعضهم البعض. كان يبدو أنهم قد عصبت أعينهم وقيدت أيديهم من الخلف قبل أن يقتلوا؛ فقد وجدنا حبالاً وقماشاً على أعين العديد من الجثث. كانت رؤوس الجميع، بمن فيهم ضياء ومجيد، بها ثقوب من طلقات الرصاص.

بدأ الناس في الحفر واستخراج الجثث وأخبروا الآخرين بما عثروا عليه. إحدى الجثث كانت بطيات ملابسها بطاقة هوية، وتم العثور على الاسم في قوائم الإعدام .

وفي مقابلة منفصلة قام عيسى، وهو شقيق آخر لضياء ومجيد يبلغ من العمر ٤١ عاماً، بتأكيد هذه الرواية٣٠. ويوجد اسما ضياء ومجيد في قائمة الإعدامات التي تحدد تاريخ إعدامهما في ٢٥ آذار ,١٩٩٩

أما ناصر، الذي اعتقل أولاده الثلاثة في ١٩٩٩، فإنه يعتقد أنه قد عثر على جثتي اثنين منهم: علي، البالغ من العمر ٢٦ عاماً، وحسن، البالغ من العمر ٢٤ عاماً. وتحمل قائمة الإعدامات اسميهما مع إشارة إلى تاريخ الإعدام في ٨ آيار ,١٩٩٩ أما الابن الثالث محمد، البالغ من العمر ٢٥ عاماً، فلا يزال مفقوداً، ولا يظهر اسمه في الصفحات التي حصلت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش من قائمة الإعدامات.

وفي ١٤ آيار ٢٠٠٣ تم نقل جميع بقايا الجثث إلى النجف لدفنها، بما فيها خمس جثث لم يتم التعرف على هويات أصحابها. وبدون فحص الطب الشرعي الملائم فإن هذه الجثث قد اصطحبت معها إلى القبر أية معلومات كان يمكن أن تقدمها بشأن هويات أصحابها أو طريقة موتهم.

القبض التعسفي وإساءة معاملة عائلات المشتبه بهم

بالإضافة إلى العدد الكبير من الشباب الذين تم إعدامهم، فإن الكثيرين من أقارب المشتبه في اشتراكهم في انتفاضة الصدر قد تعرضوا للسجن لشهور دون اتخاذ أية إجراءات قضائية بحقهم. وكانت القاعدة أن اعتقال فرد من العائلة يتبعه اعتقال بعض أو جميع أفراد نفس العائلة. فقد قال إبراهيم، الذي اعتقل شقيقاه مجيد (٢١ عاماً) وضياء (٢٠ عاماً) ويبدو أنهما تعرضا للإعدام في ١٩٩١، لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "تم القبض على بقية أفراد الأسرة في ٢٣ مارس/آذار، بمن فيهم شقيقي أحمد (٤٧ عاماً) وزوجته وطفلاهما وأعمارهما سنتان وأربع سنوات، و شقيقتي (٢٧ عاما)" .

وقد قال جميع المعتقلين الذين قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء مقابلات معهم أنهم قد تم نقلهم في البداية إلى مقار حزب البعث في البصرة، ثم إلى مبنى أو سجن تابع لمديرية الأمن العام. وقد قام أعضاء حزب البعث بالاستعراض الأولي للمعتقلين.

وقد أخبر المعتقلون منظمة هيومن رايتس ووتش بأنهم قد احتجزوا في غرف شديدة الازدحام، وأنهم . في الأقل في حالة واحدة . قد تعرضوا للتعذيب الشديد. فقد روى حسين، أحد المعتقلين:

أخذوني إلى مجمع مديرية الأمن العام ووضعوني في زنزانة ضيقة مع ٢٠ أو ٢٥ آخرين. كنا نستطيع الوقوف بصعوبة بالغة. تركونا هناك حتى منتصف الليل ثم بدءوا ما أطلقوا عليه التحقيق. أخذونا إلى الخارج في مجموعات من اثنين أو ثلاثة للتحقيق. وجهوا إلينا أسئلة عن الانتفاضة وعما إذا كانت لنا صلات مع إيران. ثم قاموا بتعذيبنا في محاولة للحصول على اعترافات. قاموا بسكب الماء الساخن علينا، أو صعقونا بالكهرباء في أجسادنا وأعضائنا التناسلية، أو لسعونا بأسياخ حديدية ساخنة إلى درجة الاحمرار. قضينا ستة أشهر في هذه الزنزانة، ثم أربعة أشهر بعدها في زنزانة أكبر. خلال الشهر الأول قاموا بتعذيبنا كل يوم. ثم أصبح التعذيب أقل ولكن بصفة منتظمة... مرة أو مرتين في الأسبوع.

وقد تم نقل بعض من رفضوا الإدلاء باعترافات إلى مديرية الأمن العام في بغداد. وكما شرح حسين: "قضيت عشرة شهور أخرى هناك. وبدلاً من التعذيب الجسدي بدءوا في استخدام التعذيب النفسي. فقد قضيت مثلاً أسبوعاً في غرفة مظلمة ذات سقف منخفض، ارتفاعه أقل من متر واحد. لم يكن يسمح لنا بمغادرة الغرفة على الإطلاق، حتى للذهاب إلى دورة المياه". وقد قام باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش بمعاينة عدة زنازين تتطابق مع وصف حسين في السجن الرئيسي لمديرية الأمن العام بالبصرة وكذلك في سجن (أبو غريب) في بغداد.

كما تم إلقاء القبض على بعض الأقارب والذين كانوا قد نجحوا في البداية في الهرب أو تفادي الاعتقال. وقد وصف لنا جواد كاظم علي واقعة اعتقاله:

بعد خمسة وعشرين يوماً (من اعتقال مصطفى في ١٩ آذار ١٩٩٩) جاءوا إلى منزلي وأخذوا عائلتي..زوجتي وولداي التوأم (المولودان في ١٩٨٢). هربت ابنتاي عند الجيران. كنت في العمل وقتها حين أخبرني الناس أن هناك مشاكل. عدت إلى المنزل في الثانية بعد الظهر ووجدت المنزل خالياً، والأبواب قد تم خلعها، والأسلاك تم قطعها، والأثاث كله مبعثر. قال لي الجيران "لقد اعتقلوا عائلتك". وقالوا إنهم لا يعرفون من اعتقلهم؛ ربما حزب البعث.

وقتها قلت لأقاربي سأذهب خلف أسرتي، ولكنهم منعوني. قالوا لي "ربما قاموا بإيذائك" فقلت لهم إنها عائلتي، ولم أستطع حمايتهم فعلي أن أشاركهم مصيرهم. ذهبت إلى مقر حزب البعث لكنهم أخبروني أن عائلتي في مديرية الأمن. وعندما ذهبت إلى هناك قالوا يجب أن نعتقلك. قلت لهم "أنا مستعد" ولكنني توسلت إليهم أن يحتجزوني مع ولدي الصغيرين.. التوأم.

أما ناصر فقد تفادى الاعتقال لما يقرب من شهرين قبل أن يتم إلقاء القبض عليه هو أيضاً:

تم إلقاء القبض علي في ١٧ حزيران بسوق العشار على يد ضابطي أمن يرتدون ملابس رسمية. طلبوا مني بطاقة هويتي، ولما رفضت إعطاءها لهم قالوا لي لقد جئنا لاعتقالك لأن أولادك في السجن. كانوا يعلمون جيداً من أكون إذن.

احتجزوني في مديرية الأمن في البصرة لمدة ٨ أيام، في جناح الجنايات. وبعدها تم نقلي إلى سجن الإصلاح. وكانت أسرتي أيضاً هناك، حيث كانوا قد احتجزوهم لمدة شهر في سجن التسفيرات قبل نقلهم إلى الإصلاح. قضينا جميعاً ثلاثة أشهر بهذا السجن. كان النساء في غرفة مستقلة وعلمنا أنهن كن بخير. أما أولادي فلم يكونوا في ذلك السجن .

كانت ظروف الاحتجاز صعبة في السجون التي احتجز فيها أفراد عائلات المشتبه بهم. فقد أخبرنا إبراهيم قصة عائلة شقيقه أحمد:

قضت العائلة سبعة أشهر (رهن الاعتقال) كان أولها في سجن التسفيرات. وفي شهر آيار تم نقلهم إلى إصلاحية تقع في مقابل مستشفى الجمهورية. كانت النساء محتجزات مع أطفالهن في زنزانة واحدة كبيرة بالتسفيرات. كانوا حوالي ٧٠ سجينة وضعن في غرفة مساحتها ١٠ أمتار في ٢٠ متراً. الكثير منهن وضعن مواليدهن في السجن. كانوا يأخذونهن إلى المستشفى لساعتين ثم يعيدونهن إلى السجن مع أطفالهم حديثي الولادة. كانت هناك دورة مياه واحدة في الزنزانة وكان النسوة يصطففن في طابور لاستعمالها .

كما قدم لنا جواد كاظم علي أيضاً وصفاً للأحوال داخل السجن:

تم اقتيادي إلى المعقل، حيث سجن التسفيرات أمام محطة السكة الحديد في وسط البصرة. مكثت هناك لمدة شهر وثلاثة أيام، قبل أن ينقلونا جميعاً إلى السجن الرئيسي أمام مستشفى الجمهورية. وقتها أطلقوا سراح ولدي الأكبر باسم، ولكنهم نظراً إلى أن أحداً لم يكن بالمنزل أرسلوه إلى عائلته في السجن، حيث احتجزه أمن شط العرب.

في سجن المعقل كنا سبعين أو ثمانين سجيناً في زنزانة مساحتها أربعة أمتار في ستة. كان في الزنزانة دورة مياه واحدة مفتوحة. لم يكن يسمح لنا بتلقي الرسائل أو استخدام المذياع أو استقبال الزيارات أو الطعام من خارج السجن. كانوا يعطون كل واحد منا رغيفي خبز بحجم الكف وحساء.. أنا أسميه حساء مجازاً لأنه كان في الواقع ماء جزر.

كان هناك ثلاث غرف أخرى في السجن، وكانت تقريباً في الحجم نفسه وبداخلها نفس العدد من السجناء. كل من كانوا في الزنازين كانوا مرتبطين بعمليات الصدر. كان في السجن ما يقرب من ألف شخص. وكان النساء والأطفال أيضاً في غرفة واحدة بسجن المعقل.

حتى الأطفال والنساء الحوامل لم يجرِ إعفاؤهم من ظروف السجن القاسية. فجفيدة ناصر. ابنة ولده الأصغر. وُلدت داخل السجن. "وُلدت في السجن لأن أمها أيضاً كانت معنا.

منحوها يوماً واحداً لتذهب الى المستشفى لتضع حملها ثم اعادوها الى السجن مع ابنتها الوليدة.